كلمة العميد د. كميل حبيب في حفل إطلاق الموقع الالكتروني الجديد لمركز الأبحاث والدراسات في املعلوماتية القانونية

لم تكن المعلوماتية شأنا طارئاً على كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، كما لم تكن مقّلّداً لأحد، بل كانت السباقة ومن أوائل من سعى إلى اعتماد المعلوماتية في جمع القوانين واجتهادات المحاكم، ووضعها بمتناول الطلاب والباحثين،

لقد أنشئ المركز في العام 1986 في زمن لم يكن فيه مجلس الوزراء قادراً على الاجتماع بسبب الظروف الحرب، وفي ذاك الزمن زمن تعطيل المؤسسات كانت الجامعة اللبنانية- كلية الحقوق، تنظر إلى المستقبل وتفكر في تطوير ذاتها وتسعى لمواكبة تطوّر عالمي في مجال الحقوق لم تكن تقبل أن تبقى غريبة عنه.

نعم في زمن الحرب وتلهي اللبنانين بالخصومات وانتشار الدمار والخراب، كانت الكلية تفّكر في التقدم والبناء والإصلاح، فتمّ إنشاء مركز متخصص باجراء الابحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية وتطوير وسائلها والافادة منها، والقيام بالتوثيق الممكن للمعلومات القانونية وتوزيعها.

لقد أنجزت الكلية المهمة جمع القوانين والاجتهادات الصادرة عن المحاكم وتولت فهرستها وتصنيفها وتبوبيها ونشرها الكترونياً، وكذلك نشط المركز في مجال البحث العلمي إن من خلال الأبحاث أو من خلال الندوات والمؤتمرات ذات الصلة باختصاصه، ومن الانجازات المهمة للمركز هو التصنيف الالكتروني لمحاضر مجلس النواب التي تعدّ الذاكرة الدستورية والتاريخ السياسي للدولة اللبنانية، وكذلك تصنيف آراء ديوان المحاسبة التي تهم جميع الإدارات الرسمية.

ولم تكتفِ الكلية بمركزٍ وحيد للمعلوماتية القانونية بل أنشأت أيضاً في العام 1998 مركز الدراسات اللبنانية القانونية والإدارية والسياسية الذي أنيط به مهمة توثيق الداسات والأبحاث والمعلومات والمعطيات وفق طرق علمية تساعد على تخزينها في الحاسوب واسترجاعها للإفادة منها ونشرها، كما أنشأت في العام 2016 موقعاً متخصصاً للدراسات والأبحاث القانونية ولنشر الرسائل العلمية ومجلة الحقوق والعلوم السياسية. وأدخلت الكلية مقرر المعلوماتية القانونية من ضمن مناهج الدراسة في الكلية

إن هذه السنوات من العمل الجاد والاحترافي أسهم في جعل الموقع الالكتروني لمركز الابحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية في طليعة المواقع القانونية الرسمية المتخصصة، وهو متاح مجاناً للإدارت الرسمية والخاصة لتزويدها بما ترغب من قوانين واجتهادات صادرة عن المحاكم الإدارية والعدلية، وكذلك هو مرجع لا غنى عنه للباحثين والطلاب.

وإن ها الموقع بما يحويه من معلومات قانونية شاملة موسوعية يستحق وبجدارة تسمية "Legiliban" الموازي بالأهمية لموقع "Legifrance".

وإن التقدير الذي تنتظره كلية الحقوق هو أن يصبح هذا الموقع معمماً على كافة الإدارات الرسمية ليتاح للجميع الاستفادة من الخدمة التي يقدّمها، التي هي خدمة للوطن لبنان.

عشتم وعاس لبنان